التحديات الاجتماعية للتنمية والمشكلات الاجتماعية

د. سمير نعيم احمد *

مقدمـــــــة :

تنطلق كل المناقشات التي تدور حول موضوع التنمية في بلدان العالم الثالث ـ على الرغم من اختلاف المسلمات التي تستند عليها ـ من ادراك حقيقة وضع قائم في هذه البلدان والحكم عليه بأنه متخلف وغير مرغوب فيه ومحاولة تصور وضع اخر مغاير له يمكن تحقيقـــــه في المستقبل من خـــلال اجراءات أو عمليات معينة يطلق عليها التنمية . وتتفق الاراء ايضا حول وجود معوقات أو تحديات لهذه العمليات التنموية لا بد من التغلب عليها حتى يمكن تحقيق التنمية . هذه هي نقاط الاتفاق العامة بين كل مـــــن يناقشون هذا الموضوع ، ولكنها ايضا نقاط الاتفاق الوحيدة تقريبا . فبعدها مباشرة تبدأ الاختلافات في الاراء حول كل شيء : مسببات التخلف ، وصورة المستقبـــل المرغوب فيه وأساليب تحقيق هذه الصورة المجتمعية المستقبلية ، ويترتب على ذلك بالطبع اختلافات في تصور طبيعة التحديات أو المعوقات التي تقف أمام عملية التنمية ويتعين علينا التعامل معها وأسلوب هذا التعامل . ولذلك فاننا لا نستطيع أن نتحدث عن التحديات الاجتماعية للتنمية ولا حتى عن صورة منها ، مثل المشكلات الاجتماعية ، دون أن نعرض اولا للتصورات المختلفة للتنمية واهدافها وللنقد الموجه لها ثم نحدد التصور الذي نقبله لها . وبناء عليه فاننا سنقسم هذا المقال الى قسمين :

القسم الاول : نتعرض فيه لنظريات التنمية بصورة عامة ولما يترتب عليها من اجراءات وسياسات .

والقسم الثاني : نعرض فيه للمشكلات الاجتماعية التي نعتبرها من التحديات الاجتماعية للتنميـــة .

* استاذ الاجتماع في جامعة عين شمس

اولا : السمات العامة للنظريات الغربية عن التنمية :

على الرغم من ان التنمية (بأبعادها المختلفة : الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) أصبحت الهدف الرئيسي المعلن لرجال السياسة والاقتصاد والاجتماع في مختلف دول العالم الثالث في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية . وعلى الرغم من كثرة المؤتمرات الدولية والقومية والمحلية وتعدد الدراسات والبحوث حول هذا الموضوع ومن تعدد البرامج والخطط التي تصنعها الحكومات والهيئات لتحقيق هذا الهدف ــ اقول على الرغم من ذلك كله فان هذا المفهوم ذاته ــ مفهوم التنمية ما زال من اكثر المفهومات غموضا ومثارا للجدل ، فليس هناك تعريف عام متفق عليه حتى بين العلماء الاجتماعيين لمفهوم التنمية ولما يرتبط به من مفهومات اخرى مثل اهداف التنمية ومؤشرات التنمية ... .الخ . ويترتب على ذلك الاختلاف في تعريف مفهوم التنمية بالطبع اختلافات في البرامج التي توضع لتحقيق التنمية واختلافات في تصور العقبات والصعوبات التي تقف في طريق تحقيقها .

وليس ذلك بالامر المستغرب على الاطلاق اذا نظرنا اليه في ضوء الواضع الراهن للعلوم الاجتماعية سواء من الناحية النظرية او من الناحية التطبيقية وفي ضوء الصلة الوثيقة بين هذه العلوم من جهة وبين الاتجاهات الايديولوجية والسياسية من جهة اخرى . أن مفهوم التنمية يستمد معناه لدى كل من يستخدمه من النظرية الاجتماعية العامة التي يتبناها ــ تلك النظرية التي تحتوي على الافتراضات الاساسية أو المسلمات الرئيسية عن طبيعة المجتمع والواقع الاجتماعي والقوي الاجتماعية والتغير الاجتماعي وطبيعة الانسان والانساق الاجتماعية والثقافية التي يعيش الانسان في ظلها وموقفه منها ... الخ ومن المعروف أن هناك نظريات اجتماعية متعددة تختلف فيما بينها من حيث هذه الافتراضات الاساسية التي تركز عليها فالموقف النظري في العلوم الاجتماعية يختلف عنه في العلوم الطبيعية .

ففي العلوم الطبيعية ، كعلم الحياة مثلا يوجد واقع بيولوجي له وجود موضوعي مستقل عن العالم الذي يبحثه (ظاهرات الحياة) من جهة ومن جهة اخرى توجد نظرية عامة تصور هذا الواقع في جوهره وتضم القوانين التي تحكم تغيره وتطوره ، كما توجد نظريات نوعية أو فرعية تصور كل جانب من جوانب هذا الواقع على حدة (مثل نظريات وظائف الاعضاء أو التشريح أو الاجنة) ولكنها تستند على النظرية العامة وتستمد منها مسلماتها الاساسية . ولم يعد هناك تعدد في النظريات العامة في العلم الطبيعي الواحد بل أصبحت هناك نظرية واحدة ثبت صدقها في الادلة الامبيريقية واصبحت مهمة العلماء تطويرها والاضافة اليها واستخدامها في تفسير

كافة الاحداث التي تدخل ضمن نطاقها . اما في العلوم الاجتماعية فانه على الرغ ممن وجود واقع اجتماعي له وجود موضوعي مستقل عن العالم الذي يبحثه (الظاهرات الاجتماعية) فاننا نجد نظريات عامة متعددة كل منهـــا يقدم تصويرا لهذا الواقع يخالف ذلك الذي تقدمـــه غيرها وبالتالي سنجد تفسيرات مختلفة لنفس الظاهرة الاجتماعية الواحدة . وهنا يواجه اي دارس لهذه النظريات بموقف حتى يتعين عليه فيه أن ــ يقارن بين هذه النظريات المختلفة ويختار من بينها ما يرى انها الاصلح أو انها الاكثر اقناعا (١) .

لقد ناقش العديد من العلماء الاجتماعيين المستنيرين ظاهرة التعدد في النظريات الاجتماعية العامة وبينوا بالادلة كيف أن هذه الاختلافات النظريـــة تعكس اختلافات ايديولوجية وسياسية بين العلماء ونبهوا الى ضرورة الكشف عن الاهداف السياسية الكامنة وراء النظرية الاجتماعية العامة وما يتفرع من تفسيرات بل وحتى تعريفات لمختلف الظاهـــرات الاجتماعية ومنها ظاهرة التنمية (٢) وقد كشف بعض العلماء الاجتماعيين من دول العالم الثالث بل وحتى من الدول الغربية عن الاهداف السياسية لنظريات التنمية التي تصنع في الغرب وتصدر الى دول العالم الثالـث ليتبناهـا العلماء الاجتماعيـون والساسة فيها وبينوا كيف انها لا تزيد عن كونها تزييفا للواقـع وان وضع سياسات عملية للتنمية اعتمادا عليها انما يؤدي الى تكريس التخلف في هذه البلدان واستمرار تبعيتها لدول الغرب (٣) .

ويكفي أن نشير هنا الى أهم ملامحها ونقدم تصورنا للتنمية وما يواجهها من عقبات حقيقية تتصف نظريات التنمية الغربية بصفة عامة بثلاث خصائص رئيسية : ــ

اولا : انها تتحدث عن التنمية بشكل شديد العمومية والتجريد كما لو كانت عملية مجتزاة من السياق التاريخي للمجتمع من جهة ومن السياق العالمي للعلاقات بين الدول من جهة أخرى . فهي تبدأ بالتسليم بالواقع المتخلف للمجتمع في اللحظة الراهنة دون ابراز للعمليـات التاريخية التي ادت اليه وتقارن بينه وبين الواقع في المجتمعـات المتقدمة دون ابراز للعلاقة بين التخلف في جزء من العالم والتقدم في جزء اخر منه وكيف أسهم كل جزء منهما في خلق الحالة التي توجد في الاخر . ويترتب علـى ذلك بالطبـع اخفـاء حقيقة الطابع الاستغلالي في النظام الاقتصادي والسياسي العالمي والذي نرى انه الاساس الحقيقي لتخلف بلدان العالم الثالث .

ثانيا : ان منطلقاتها الاساسية مثالية تماما . فالواقع المادي المتخلف يعزى

الى عوامل فكرية او ثقافية مثل « التقليدية » أو المحافظة التي تسود البدان المتخلفة وتحول بينها وبين التحديث .

ويترتب على ذلك تصور أن التنمية انما تتم عن طريق تغيير افكار وعادات الناس . وفي راينا ان هذا التصور يقلب العلاقة السببية بين الاشياء راسا على عقب ، فما هو سبب يصبح نتيجة ما هو نتيجة يصبح سببا . وفي ذلك ايضا اخفاء للاسباب المادية الحقيقة للتخلف . وافكار وعادات الناس انما هي انعكاس لطبيعة الواقع الفعلي الذي يعيشون فيه .

ثالثا : أن النموذج الامثل الذي تجعل منه هدفا للتنمية هو نموذج المجتمع الغربي الراسمالي وخاصة في خصائصه الشكلية والفرقية (مثل اسلوب التفكير وانماط المعيشة والمؤسسات السياسية والاجتماعية والاساليب السلوكية ونوعية الخدمات الاجتماعية .... الخ)

وبناء على هذه الخصاص الاساسية في النظريات الغربية عن التنمية فان هذا المفهوم يعرف تعريفات مختلفة في صياغتها ولكنها متفقة في جوهرها بحيث يمكن في النهاية ترجمتها جميعا الى تعريف واحد يقول : « التنمية تعني بالنسبة لبلدان العالم الثالث تبنى الخصائص والسمات السلوكية والسيكولوجية والثقافية والاجتماعية السائدة في البلدان الراسمالية الغربية ، ولا يعني ذلك اطلاقا حسب هذه النظريات الانتقال الكامل والشامل للمجتمعات النامية الى نفس مستوى البلدان المتقدمة (الراسمالية الغربية) طالما أن هذه النظريات تنظر الى التنمية بوصفها سلسلة من العمليات الجزئية المنفصلة لا بوصفها عملية تتعلق بأبنية اجتماعية بأسرها . ويكفي أن نورد نموذجا لهذه التعريفات للتنمية ليتضح ما نقصده من ذلك :

« التنمية عبارة تشير الى مجموعة الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد **توحيد جهود الاهالي مع السلطات العامة** من اجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية واخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك ايجابيا في الحياة القومية ولتساهم في تقدم البلاد » .

وينطبق هذا التعريف كما هو واضح على اي مجتمع مهما كان نظامه الاجتماعي الاقتصادي والسياسي مما يعني أن التنمية يجب أن تتم داخل نفس الاطار العام الذي يوجد عليه المجتمع دون احداث تغيير جذري في ذلك الاطار مهما كان متخلفا ، وبذلك تصبح التنمية في اطار متخلف !

ومن الضروري أن يترتب على مثل هذه التعريفات للتنمية اجراءات عملية تتصف بالتخبط وتقديم حلول جزئية للتخلف ، وفي رأينا أن خطط ، او بالادق مشروعات ، التنمية التي يروج لها في البلدان النامية لا تزيد عن كونها محاولات اصلاحية متواضعة تتناول بعض اعراض التخلف دون أن تمس جوهره ، وهي محكوم عليها بالفشل حتى في علاج هذه الاعراض ، وأمامنا نماذج كثيرة لمشروعات تنمية كل ما استطاعت أن تحققه هو مجرد تنمية دخول العاملين فيها حيث تبتلع مكافآت ومرتبات الموظفين الجزء الاعظم من ميزانية هذه المشروعات (النقطة الرابعة) ، برنامج الحرب على الفقر ايام جونسون بأمريكا ، برامج تنظيم الاسرة .. الخ)

وبالطبع لا يعزى اصحا بهذه المشروعات الزائفة للتنمية فشلها في تحقيق اي تنمية للاساس النظري الذي ترتكز عليه ولكنهم عادة ما يرجعون هذا الفشل واستمرار حالة التخلف الى معوقات او تحديات تكمن في طبيعة المجتمع المتخلف ، سواء كانت هذ ه الطبيعة بيولوجية او ثقافية او دينية او اجتماعية . والمثال الصارخ على ذلك تفسير عالم الانثروبولوجيا الامريكي والصهيوني الشهير رافئيل باتاى لعجز العرب عن التحديث في كتاب له صدر عام ١٩٧٣ . لقدفسر باتاي تخلف العرب بسيادة سمات وخصائص معينة في شخصيتهم تقف حائلا امام تقدمهم من اهمها : السلفية والتمسك بالعادات القديمة والعزوف عن بذل اى جهود لتغيير واقعهم وعدم القدرة على التحصيل وانفصام الشخصية والقدرية والشعور بالدونية .. الخ (٥) .

ثانيا : التنمية من وجهة النظر العلمية والوطنية :

لقد كشف بعض العلماء الاجتماعيين الذين يشعرون بالتزامهم الانساني نحو شعوب البلدان المتخلفة عن زيف هذه النظريات التقليدية للتنمية وخطورة السياسات التنموية التي تنبع منها على البلدان النامية ودعوا الى رفضها ومن هؤلاء العالم الراديكالي آندر جوندر فرانك حيث قال :

« اذا لم يكن في استطاعة الدول المتقدمة أن تقدم للبلدان النامية نظريات حقيقية عن التنمية وسياسات ناجحة لتحقيقها فان على ابناء هذه البلدان أن يضعوا هذه النظريات بأنفسهم ، فالواقع أن النظريات الغربية عن التنمية ليست سوى اردية يستر بها الامبراطور (صاحب النظرية) عورته الامبريالية وبدلا من أن يقدم له ابناء البلدان النامية رداء جديدا (بمساهمتهم في ترويج

وتحسين نظريته) فان واجبهم ان يخلعوه عن عرشه ويصنعوا اردية لانفسهم » (٦) .

ومنهم ايضا الاستاذ الدكتور ــ انور عبد الملك الذي نبه الى ان المفهومات الغربية عن التنمية انما هي دعوة الى تقليد الغرب وتدعيم التبعية دون بناء القوة الابداعية للبلدان النامية وتضخيم النشاط الاقتصادي غير المنتج دون تنمية القوى الانتاجية والتكنولوجية تنمية استراتيجية على المدى البعيد ، وقرر ان الروح الوطنية تفرض علينا كعلماء اجتماعيين نبذ هذه النظريات الغربية الاستعمارية وقدم تعريفا بديلا شاملا للتنمية الحضارية :

« ان عملية التنمية الحضارية بأسرها تعني اول ما تعني الاعتماد على النفس وتعبئة كافة الامكانات والطاقات والقوى الوطنية وتحديد مراحل التقدم استراتيجيا وتكتيكيا على ضوء التفاعل الجدلي بين الطاقة الوطنية منظور اليها في تطورها من ناحية ، وبين القوى المحاصرة والضاغطة وكذا الحليفة او المواكبة لنا في عالم متغير من ناحية اخرى » (٧) .

وقد جمع الدكتور ــ اسماعيل صبري عبد الله بين الالتزام الوطني والقومي وبين المنهج العلمي السليم في نقد وتفنيد النظريات الغربية عن التنمية وما يترتب عليها من مشروعات عقيمة للتنمية . فقد بين انه لاسباب كثيرة ايديولوجية واقتصادية واجتماعية وسياسية وفكرية أصبح الراي السائد عن التنمية في أغلبية دول العالم الثالث أقرب الى نموذج روستو (٨) المبسط منها الى ما انتهى اليه التحليل العلمي الجاد .... وهكذا ما زال مستقرا في الاذهان ــ لدى الفئات الحاكمة على الاقل ، واحيانا لدى الطبقات الوسطى كلها ــ في العالم الثالث ما يلي :

اولا : ان التنمية أو التقدم أو التحديث ــ ايا كان الاسم الذي يستخدم حسب المقام طريقا واحدا لا غير .

ثانيا : ان هذا الطريق الوحيد هو الطريق الذي شقه المجتمع الغربي .

وبين د . اسماعيل صبري أن استراتيجيات التنمية المستوحاة من هذا الفكر لا تخرج عن نوعين : الاولى مستحيلة ، والثانية تؤدي الى تعميق التخلف . اي انها في جميع الاحوال لا تجلب الخير المنشود ، رغم التضحية بالاستقلال والاصالة الحضارية . اى انها جعلت النمو الاقتصادي الهدف ذا الاولوية المطلقة على غيره من أهداف المجتمع ، وهي تخفق قبل كل شيء في تحقيق هذا الهدف ذلك أن التنمية ــ من الناحية الاقتصادية ــ تعني استخدام الجزء الاكبر من الفائض الاقتصادي في زيادة القدرات الانتاجية للمجتمع ، والتخلف ينتج عن فقدان المجتمع لفائضه الاقتصادي عن طريق تحويله الى

الدول الاستعمارية وتبديد الفئات الاقطاعية وما في حكمها لما يتبقى منه بيديها في استهلاك بذخي (٩) .

وأوضح د . اسماعيل صبري عبد الله استحالة التنمية على الاسلوب الغربي الرأسمالي ودعى الى ضرورة ان تتبع التنمية الاسلوب الاشتراكي على أن تكون نقطة البدء فيها الاعتماد على النفس والاستخدام الامثل لكل الموارد الذاتية والعمل على اشباع الاحتياجات الاساسية لجماهير الشعب ووضع تصور جديد لهيكل الانتاج واستخدام التكنولوجيا المناسبة وضرورة المشاركة الشعبية والعدالة الاجتماعية .

وقد سبق أن قدمنا تصورا للتنمية واعتمادا على دراساتنا التحليلية والنقدية لنظريات التنمية المختلفة مؤداة :

« يعني النمو الاجتماعي في راينا ... الارتقاء بمستوى الانسان ، ذلك الارتقاء الذي يتحقق من خلال استمرار تحريره من العجز عن اشباع حاجاته الاولية بحيث يستطيع الانطلاق الى خلق واشباع المزيد من الاحتياجات العقلية والروحية ، اى تلك الاحتياجات التي تميزه عن غيره من الكائنات الحية » .

وبينا كيف أن هذا الهدف لا يمكن أن يتحقق الا من خلال خلق الامكانيات اللازمة لذلك وتحويلها الى واقع وكيف أن النهب الاستعماري لثروات بلدان العالم الثالث يمثل العقبة الحقيقية امام تحقيق هذا الهدف فتحقيق انسانية الانسان انما يتم من خلال عمله الانتاجي المثمر واستخدام فائض هذا العمل في تنمية قدراته (١٠) .

ثالثا : التحديات الاجتماعية للتنمية :

ان مناقشة النظريات المختلفة للتنمية وما تنطوي عليه من سلبيات اساسية عن مسببات التخلف والنموذج الامثل للنمو وما يترتب على ذلك من اجراءات وسياسات عملية لتحقيق التنمية وما يرتبط به من ايديولوجيات قد بينت لنا انه يمكن تصنيف هذه النظريات الى نمطين اساسيين : نمط يكرس التبعية للبلدان المتقدمة في اطار العلاقات الدولية القائمة (والتي ليست في صالح البلدان المسماة بالنامية) يجعل من التنمية مجرد عمليات جزئية تتم داخل سياق عام متخلف ، ونمط اخر يركز على ضرورة التنمية الشاملة عن طريق احداث تغييرات جذرية في الابنية الاجتماعية للبلدان المتخلفة دون ما تبعية وعن طريق تنمية القدرات الخلاقة لغالبية الناس في المجتمع على أساس توجيه فائض انتاجهم نحو هذا الهدف باعتبار ذلك استثمارا لا غنى عنه للتنمية .

ومن الطبيعي أن كلا من هذين النمطين سوف تختلف رؤيته لتحديات التنمية أو معوقاتها عن الاخر اختلافا بينا . فالنمط الاول يرى أن من اهم معوقا تالتنمية في البلدان النامية مقاومة هذه المجتمعات للتغير وللتحديث على النموذج الغربي الراسمالي . وهذه المقاومة تتخذ اشكالا شتى تبعا لكل اتجاه نظري داخل هذا النمط . فالاتجاه السيكولوجي الذي يمثله ماكيلاند (١١) . وهيجن (١٢) يرى أن هذه المقاومة تتمثل أساسا في ضعف توفر الحاجة الى الانجاز والاهتمام بشؤون الاخرين وسيادة الشخصية غ يرالخلاقة وغير الابداعية والتسلطية لدى المجتمعات المتخلفة ، بينما يرى أصحاب الاتجاه الانتشاري أن أهم معوقات التنمية هي القيم التقليدية السائدة في دول العالم الثالث والتي تتعارض مع قيم المجتمعات الرأسمالية وتعوق جهود هذه الدول الاخيرة في نشر خصائص التنمية في المجتمع المتخلف (١٣) ويرى أصحاب الاتجاه التطوري أن معوقات التنمية تتمثل في الانساق الاجتماعية والثقافية القائمة في البلدان المتخلفة اما أصحاب ما يعرف باتجاه المؤشرات فانهم يرون أن معوقات التنمية تتمثل في فقدان سمات التنمية مثل سمة العمومية والتوجه نحو الانجاز وخصوصية الادوار وهي السمات السائدة في الدول المتقدمة (الرأسمالية) (١٤) .

وقد تعرضت كل هذه المفاهيم للنقد المتعمق من جانب العلماء الاجتماعيين الراديكاليين والتقدميين الذين رأوا انها جميعا ذات أهداف سياسية تتلخص ببساطة في محاولة تحويل البلدان في العالم الثالث الى صورة مشوهة من الدول الغربية الرأسمالية عن طريق تصدير عناصر بنائية فوقية وسيكولوجية الى هذه البلدان مع الابقاء على البناء الاساس فيها في حالة من التخلف مما تسهل معه مهمة نهب ثرواتها واخضاعها للتبعية الدائمة . فمعالجة التنمية ومعوقاتها على هذا الاساس معالجة غير علمية تتجاهل تماما الابعاد التاريخية للتخلف وفضلا عن ذلك فانها تشتمل على احكام قيمية متحيزة وتفسر الشيء بذاته ، اى انها تفسر التخلف بالتخلف . فالقيم والعادات والتقاليد والانساق الاجتماعية والثقافية والسمات الشخصية كلها نتاجات وليست مسببات للواقع الاجتماعي المادي الذي يعيشه الناس .

اما النمط الثاني من نظريات التنمية فانه ينظر الى معوقات التنمية نظرة شمولية وبنائية وواقعية ويبدأ بالتسليم ، وبناء على الادلة ، بان أهم معوقات التنمية تتمثل في الاستغلال الواقع على البلدان المتخلفة ونهب ثرواتها بواسطة البلدان الرأسمالية المتقدمة في ظل نظام اقتصادي عالمي تسيطر عليه الدول المتقدمة مما يحول دون نمو البلدان المتخلفة نموا طبيعيا

في الطريق الراسمالي او الاشتراكي والمثال على ذلك ما فعله الاستعمار البريطاني في مصر من ايقاف النمو الصناعي الذي بداه محمد علي وتحويل المواد الخام (بخاصة القطن) الى انجلترا ليساهم بذلك في التنمية الصناعية والاجتماعية لها . وعلى الرغم من تغير الاساليب الاستعمارية الجديدة الا انها ما زالت تتبع نفس المبدأ وهو استنزاف ثروات الشعوب (البترول في المنطقة العربية مثلا) ويرى أصحاب هذا الاتجاه ايضا أن القوى العالمية التي تعوق عملية التنمية تتحالف دائما مع قوى محلية في البلدان المتخلفة تقف دائما حائلا دون التغيير الثوري لتحقيق التنمية الحقيقية في هذه البلدان .

ويرتبط بهاتين العقبتين الاساسيتين عقبة ثالثة تتمثل في نشر ايديولوجية محافظة معاكسة للتنمية بالاسلوب الثوري وتشكل نظريات التنمية الغربية ذاتها جزءا اساسيا فيها .

وتؤدي هذه المعوقات الرئيسية الثلاث مجتمعة الى خلق سلسلة من المعوقات أمام التنمية منها الاضعاف المستمر لقدرات الغالبية العظمى من الشعوب على الانتاج والخلق والابداع وابقائهم في حالة من التخلف الفيزيقي والفكري والروحي وتزييف وعيهم بالعالم الذي يعيشون فيه وبالقوى الاجتماعية والسياسية المعادية لتنمية مجتمعهم ويرتبط بذلك كله مجموعة من المشكلات الاجتماعية التي تشترك بلدان العالم الثالث في المعاناة منها .

رابعا : المشكلات الاجتماعية في بلدان العالم الثالث :

مثلما تعالج مفهوما التنمية وسياساتها وتحدياتها من منظورات فكرية وايديولوجية مختلفة تعالج المشكلات الاجتماعية أيضا بنفس الكيفية . والخطير في الامر أن العلماء الاجتماعيين في العالم الثالث ينقلون المنطلقات النظرية والاساليب المنهجية المتبعة في الغرب الى بلدانهم ويطبقونها كما هي حتى دون تفرقة بين الطبيعة النوعية للمشكلات الاجتماعية في الدول الغربية الراسمالية وبين الطبيعة النوعية لهذه المشكلات في الدول النامية . ان معظم الدراسات التي اجريت عن ظاهرات اعتبرت مشكلات اجتماعية ركزت على مسائل سلوكية مثل : تعاطي المخدرات ـ البغاء ـ الجريمة ـ جناح الاحداث ـ البطالة ـ التكدس السكاني ـ الاقليات ـ الانحرافات الجنسية .... الخ . وعادة ما تفسر هذه الظاهرات تفسيرات مثالية بحيث تعزى الى نواحي بيولوجية او سلوكية او ثقافية او اجتماعية بالمعنى المحدود دون معالجتها على ضوء البناء الاجتماعي الاقتصادي السياسي للمجتمع .

ونحن نرى أن طبيعة المشكلات الاجتماعية في بلدان العالم الثالث أو المتخلف تختلف اختلافا نوعيا عن تلك التي يعالجها العلماء في البلدان الغربية المتقدمة . وبالتالي فان الاهمية النسبية التي نعطيها لكل منها يجب أن تختلف عن تلك التي يعطونها لها في الغرب . ولا بد من أن يكون تعريفنا للمشكلة الاجتماعية واسلوبنا المنهجي في دراستها واختيارنا للظاهرات التي ندرسها مرتبطا مباشرة بالتنمية بمعناها العلمي الحقيقي وليس معناها الغربي . لذلك نقدم الاطار التالي لموضوعات مقترحة في ميدان المشكلات الاجتماعية بوصفها من معوقات التنمية الاجتماعية ونتاجا للتخلف في آن واحد .

١ ـ انماط الاستغلال الفعلي الذي يتعرض له المجتمع ككل من جانب القوى الاجنبية والذي تتعرض له فئات الجمهور المختلفة من جانب القوى المحلية والاساليب التي تتبع في ذلك ، وطبيعة هذه القوى وموقفها من التنمية .

٢ ـ القيم المدمرة التي تنشرها القوى الاستغلالية بين فئات المجتمع والاوهام الزائفة التي تروج لها مثل القيم الانانية والفردية والقيم الاستهلاكية والقيم التطلعية التي يستحيل اشباعها الا لفئات قليلة على حساب الاغلبية .

٣ ـ الظروف المعيشية الفعلية واللاانسانية التي تحيا فيها غالبية جماهير الشعب في البلدان المتخلفة (الظروف الغذائية والصحية والاسكانية والمواصلات والامية ..... الخ) وانعكاسها على قدرات الانسان وتأثير ذلك على موقفه من التنمية ودرجة اسهامه فيها .

٤ ـ تبديد مصادر الثروة في المجتمع والاستخدام البذخي لفائض جهد الكادحين من جانب الفئات الطفيلية والمستغلة بالمجتمع .

٥ ـ التفاوت الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بين فئات الشعب وكيفية توزيع الثروة ومدى تحقق العدالة الاجتماعية .

٦ ـ طبيعة التفاوت الحاد بين القرية والمدينة والكشف عن طبيعة القوى التي تكرس هذا التفاوت .

٧ ـ طبيعة الوعي الاجتماعي بقضايا المجتمع وتنميته لدى فئات الشعب المختلفة واسباب تدهوره .

٨ ـ الفساد الحكومي والاداري وطبيعة القوى المستفيدة منه ودرجة اسهامه في تكريس تخلف واستغلال الجماهير .

٩ ــ مدى ارتباط كل المشكلات الاجتماعية التقليدية (المخدرات ــ البغاء ــ الجريمة ــ انحراف الاحداث ..... الخ) بالعناصر السابقة ومدى تعويقها للتنمية .

ويجب أن نشير في النهاية الى أن الهدف الرئيسي من دراسة هذه الموضوعات يجب أن يكون هو جماهير الشعب بكل فئاته بمعنى ان توضع امامه نتائج هذه الدراسات لتسهم في زيادة وعيه وتكون مرشدا له في عمله من اجل تحقيق التنمية .

الهوامش

(١) سمير نعيم أحمد ــ النظرية في علم الاجتماع ــ دراسة نقدية (القاهرة . مكتبة سعيد رأفت ١٩٧٧) .

(٢) انظر على سبيل المثال :

I. Zeitlin, Ideology and the Development of Sociological Theory (New Delhi, Prentice Hall, 1969

A. Geuldner. The Coming crisis of western sociology (London. 1971).

J. D. Colfax and Jacho Roach (ed.) Radical sociology (New York : Basic Books, 1969).

H. Schwendinger, The Sociologists of the Chair. (New York : Basic Book. 1974).

(٣) هناك قائمة طويلة لهذه المؤلفات يمكن استخلاصها من المراجع الآتية :

T. Das Santos. The crisis of Development Theory and the Problem of Dependence in Latin America. In : Underdevelopment and Development (ed. H. Bernstein) Benguin Books. 1973.

A. G. Frank. Latin America, Underdevelopment or Revolution. (Monthly Review Press) 1969.

E. Maudel, The law of uneven development, New left Review. Vol. 59, 1970.

(٤) United Nation; Economic and Social Council Administrative Co-ordination Committee, Twenteenth Report, 1956, P. 81.

(٥) Rafaeil Patai, The Arab Mind. New York. 1973

(٦) A. G. Frank. The Sociology of Development or Underdevelopment of Socio-logy, in Latin America, Underdevelopment or Revolution, 1969.

(٧) أنور عبد الملك ــ **تنمية أم نهضة حضارية ؟ الجوانب الحضارية لمشكلة الانماء في الوطن العربي** الندوة الاولى عن المشكلات الانمائية في الوطن العربي . معهد البحوث والدراسات العربية . المركز الاقليمي العربي (اليونسكو) القاهرة . يناير ١٩٧٨ .

(٨) Walt. W. Rostow. The Stages of Economic Growth. (Cambridge University Press. 1958).

(٩) اسماعيل عبد الله . **نحو نظام اقتصادي عالمي جديد** (الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ــ ١٩٧٦) ص ١٣٤ ــ ١٣٦ .

(١٠) سمير نعيم أحمد ــ **الانحراف الاجتماعي وواقع البلدان النامية** ــ المؤتمر الدولي للاحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية . القاهرة ١٩٧٦ .

(١١) Mc Cleland. The Impulse to Modernization. in M. Weiner (ed.) Modernization. (New York. Basic Books, 1960)

(١٢) E.E. Hagen. On the Theory of Social Change (New York, 1962).

(١٣) M. Nash. Primitive and Peasant Economic Systems. (California, Chandler. 1966).

(١٤) M. Levy, Modernization and the structure of Societies (Princeton, 1966).